

مقدمة في أصول

شرح
مقدمة في أصول
التفسير
لشيخ الإسلام ابن تيمية
للشيخ

صالح بن عبد العزيز آل
الشيخ

-حفظه الله تعالى-
[الدرس الخامس]

[مفرغ] 

مقدمة في أصول

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

[المتن]

وَقَدْ يَحْيَىٰ كَثِيرًا مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هَذِهِ آيَةٌ تَرَلْتُ فِي كَذَا، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ شَخْصًا؛ كَأَسْبَابِ التَّرْوِلِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّفْسِيرِ.

كَقَوْلِهِمْ: إِنْ آيَةُ الطَّهَارِ تَرَلْتُ فِي امْرَأَةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ.

وَإِنْ آيَةُ اللَّعَانِ تَرَلْتُ فِي عُوَيْمَرِ الْعَجْلَانِي أَوْ هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ.

وَإِنْ آيَةُ الْكَلَالَةِ تَرَلْتُ فِي جَاوِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَأَنْ قَوْلُهُ: [وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ] [المائدة: 49] تَرَلْتُ فِي بَنِي قُرَيْطَةَ وَالتَّضْيِيرِ.

وَأَنْ قَوْلُهُ: [وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ] [الأنفال: 16]، تَرَلْتُ فِي يَدْرِ.

وَأَنْ قَوْلُهُ: [شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ] [المائدة: 106] (1) تَرَلْتُ فِي قِصَّةِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ.

وَقَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ إِنْ قَوْلُهُ: [وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ] [البقرة: 195]، تَرَلْتُ فِيْنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ الْحَدِيثِ.

وَبَطَائِرُ هَذَا كَثِيرٌ مِمَّا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ تَرَلَّ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ أَوْ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِ وَالتَّنَصَّارِي، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَالَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يَقْصِدُوا أَنْ حُكِمَ الْآيَةُ مُحْتَصِرٌ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ الْوَاردِ عَلَى سَبَبٍ هَلْ يَحْتَصِرُ بِسَبَبِهِ أَمْ لَا؟ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: إِنْ عَمُومَاتُ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ تَحْتَصِرُ بِالشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ. وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ إِنَّهَا تَحْتَصِرُ بِنَوْعٍ ذَلِكَ

(1) وأيضا في البقرة الآية 181.

الشَّخْصِ، فَيَعْمُ مَا يُشْبِهُهُ وَلَا يَكُونُ الْعُمُومُ فِيهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ.

وَالْآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ إِنْ كَانَتْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا فَهِيَ مُتَنَاولَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَلِغَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ يَمْتَرِلِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ خَبْرًا بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ فَهِيَ مُتَنَاولَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ يَمْتَرِلِيهِ.

وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ التَّرْوِيلِ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْآيَةِ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورِثُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ قَوْلِي الْفَقَهَاءِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ مَا تَوَاهُ الدَّالِفُ رُجِعَ (2) إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ وَمَا هَيَّجَهَا وَأَنَارَهَا.

وَقَوْلُهُمْ تَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سَبَبُ التَّرْوِيلِ وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ السَّبَبُ كَمَا تَقُولُ عَنَى بِهِذِهِ الْآيَةِ كَذَا.

[الشرح]

قوله هنا في أول الكلام أنه قد يجيء السبب الواحد للآية مختلفا، وقد يجيء ذكر السبب واحدا فإذا جاء السبب واحدا مثل قولهم في آية الظهر نزلت في أوس بن الصامت، فهذا لا يعني أن عموم اللفظ يخص بهذا السبب بل إن العلوم له أفراد ومن أفراد هذه الحادثة

(2) قال الشيخ صالح هنا: يعني رُجِعَ الحالف ببعض الأيمان يُسأل عن نيته ماذا قصد بذلك، إذا قال ما اتضح له الأمر، فيرجع، قال: والله أنا ما أدري ما عندي يقين هو كذا أو كذا فهذا يحصل كثيرا، ويرجع في ذلك إلى سبب اليمين وما هيجها، أوش السبب؟ ينظر فإذا كان غضب و[...] بحكمه، إذا كان الرضى يقول: لا، أنا والله جالس مرتاح ثم فأطلقت هذه العبارة هذا ما فيه سبب يحمله على شيء معين؛ يعني يريد أن أخذ الأحوال، المعاني، من جهة الأسباب أنه مطرد عند العلماء؛ يعني رعاية الأسباب وفهم الشيء بفهم سببه هذا موجود عند العلماء حتى في الفقه فكيف بالتفسير. نعم

التي حدثت، وهذا يدل له دلالة واضحة ما جاء في الصحيح أن رجلاً قبل امرأة في الطريق وجاء للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: إني لقيت امرأة في الطريق أو قال في أحد البساتين أو قال في أحد الحوائط ولا شيء يأتيه الرجل من أمره إلا فعلته إلا النكاح. يعني إلا الموطء، فسكت النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثم أنزل الله جل وعلا عليه قوله **﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفْعًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾** [هود: 114]، الحسنات ومنها الصلاة تذهب السيئات، فأخذها، فقال الرجل: يا رسول الله ألي وحدي. هذا السائل قال: ألي وحدي قال: «لا بل لأمتي جميعاً»، وهذا يعني أن خصوص السبب لا يخص به عموم اللفظ **﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفْعًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾** هل هو بخصوص هذا الرجل؟ لا، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «بل لأمتي جميعاً» فاستدل العلماء بهذا الحديث الذي في الصحيح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وإذن ما ذكره هنا لأن أحد قسمي اختلاف التنوع أنه يرد لفظ عام يفسره الصحابة يفسره السلف لأحد أفرادهم، ذكر لك أمثلة، ثم ذكر هنا أمثلة أسباب النزول، فأسباب النزول من ذلك، يكون اللفظ عام كل واحد يقول نزلت في كذا، أحيانا يقول بعضهم نزلت في كذا وفي كذا وهذه كلها أفراد.

نعم إن العلم بالسبب يورد العلم بمعنى الآية لأنها هي التي تسبب عنها أو التي أنزلت لهذا السبب تارة يقول الآية يقولون نزلت في كذا أو نزلت في كذا، ولا يعنون أنه سبب النزول؛ ولكن يعنون أنه يصلح للآية.

مثلاً في سورة المطففين هل هي مكية أو مدنية؟ قالوا: نزلت في مكة، ثم قال بعضهم: نزلت في المدينة.

وفي سورة الفاتحة قالوا: نزلت في المدينة. مثل المعوذتين قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس قالوا: نزلت في كذا لما سحر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونزلت بعد ذلك، ونحو ذلك من هذه الأنواع.

هذا عند الصحابة وعند السلف يعنون به أنها تصلح لهذا المعنى، نزلت في كذا؛ يعني تلاها النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عليهم سورة المطففين لما ذهب إلى المدينة تكون نزلت بكذا لأنهم خوطبوا بها. فإذن قولهم: نزلت في كذا -هذا كالخلاصة- نزلت في كذا يعني:

أولا تخصيص المعنى بالسبب، هذا واحد؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

الثاني أنه قد تذكر أكثر من حادثة نزلت في كذا أو في كذا، وهذه كلها أفراد للعام؛ لا يعني تخصيصها أو إلغاء معنى الآية لأجل الاختلاف في السبب؛ سبب النزول.

الفائدة الثالثة: أنهم قد يقولون أنها نزلت في كذا. ولا يعنون سبب نزولها أو مرة ولكن يعنون أن الآية صالحة لتناول هذا الذي حصل حيث تلا النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تلك الآيات.

السبب الثاني: يختلفون، بعضهم يقول نزلت في كذا، وبعضهم نزلت في كذا، وبعضهم يقول نزلت في كذا؛ يعني الاختلاف في هذا السبب كذا وكذا لا يلغي دلالة الآية؛ يعني لا يكون أن الآية لا تدل على ما عمه لفظها لأجل أنه اختلفوا في سبب النزول، فأسباب النزول أفراد للعموم، مثل ما تقول مثلا القوم يدخل فيها فلان وفلان وفلان، إذا قلنا فلان وفلان وفلان اختلفنا، تقول دخل الرجال، قلت أنت: محمد وصالح وأحمد. قال الثاني: لا خالد وأحمد وعبد العزيز. قال الثالث: عبد الله ومحمد وخالد. اختلفوا

في من هم الرجال؛ هل الاختلاف في هذا في تحديد المعنى هل يعني اختلاف الدخول؟ فهم دخلوا لكن التحديد هذا هو الذي الاختلاف فيه، طيب حضرت الواقعة ما الذي لم؟ قال بعضهم السبب كذا وكذا وكذا، وقال الآخرون: لا، سبب هذه الواقعة كذا وكذا وكذا، فالاختلاف في السبب لا يعني أنها لم تحصل أو أن المعنى الذي فيها ليس بماخوذ به. لا.

فإذن اختلاف في أسباب النزول هو من قبيل ذكر أفراد العام لا من قبيل التقسيم، يريد شيخ الإسلام أن يذكر هذه القاعدة؛ لأنه ذكرها بعد ذكر العام وأفراده.

[المتن]

وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْمُسْنَدِ كَمَا يَذْكُرُ السَّبَبُ الَّذِي أَنْزَلَتْ لِأَجْلِهِ، أَوْ يَجْرِي مَجْرَى التَّفْسِيرِ مِنْهُ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْنَدٍ؟

قَالَ بَخَارِيُّ يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ وَغَيْرُهُ لَا يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ، وَأَكْثَرُ الْمَسَانِيدِ عَلَى هَذَا الْأَصْطِلَاحِ كَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَكَرَ سَبَبًا نَزَلَتْ عَقِبَهُ فَإِنَّهُمْ كُلُّهُمْ يُدْخِلُونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْمُسْنَدِ.

[الشرح]

روى الحافظ في المستدرک قال كلمة في كتاب التفسير مهمة يقول: وقول الصاحب الذي شهد التنزيل -لاحظ الكلمة الذي شهد التنزيل- نزلت في كذا حديث مسند. يعني مرفوع لأنه هو شهد ذلك هذا معناه متصل، هو شاهده وراه ويذكر ما شاهده، فبناءً على هذا قول الصحابة الذين شهدوا الأمور تكون من قبيل المسند لا من قبيل الموقوف؛ يعني ليست بأثر بل هي مسندة، وهذا مثل ما ذكر ما جرى عليه الإمام أحمد في مسنده وأصحاب المسانيد، فليس كل ما فيها مرفوعة؛ بل قد يكون منها شيء يقول نزلت في كذا حصل كذا لأن

مشاهدته للتنزيل مشاهدته للحادثة هذه تكفي في كونها مسندا فيكون المراد بالمسند أنه متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم إما قولا أو زمانا أو زمانا.

[المتن]

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا؛ فَقَوْلُ أَحَدِهِمْ: نَزَلَتْ فِي كَذَا، لَا يُتَافَى قَوْلَ الْآخَرِ نَزَلَتْ فِي كَذَا إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَا كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ. وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمَا لَهَا سَبَبًا نَزَلَتْ لِأَخْلَاهُ وَذَكَرَ الْآخَرُ سَبَبًا؛ فَقَدْ يُمَكِّنُ صِدْقَهُمَا بِأَنْ تَكُونَ نَزَلَتْ عَقِبَ نِكَالِ الْأَسْبَابِ، أَوْ تَكُونَ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ وَمَرَّةً لِهَذَا السَّبَبِ.

[الشرح]

هنا يقول قد تكون نزلت مرتين، طبعاً النزول الاصطلاحي يكون للمرة الأولى، نزلت لكذا التي هي المرة الأولى، أما المرة الثانية فيكون إنزالها للتذكير بها، ينزل بها جبريل عليه السلام إما سورة كاملة كسورة الفاتحة وإما بعض سورة مثل سورة ويل للمطففين وغيرها، فيكون للتذكير بشمول ما حدث لهذه الآيات أو بشمول الآيات لما حدث، بدخول ما حدث في الآية وبشمول الآية لما حدث.

[المتن]

وَهَذَانِ الصَّنِيفَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفْسِيرِ: تَارَةً لِنَتَوُّعِ الْأَسْمَاءِ وَالصَّنَفَاتِ. وَتَارَةً لِذِكْرِ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْمُسَمَّيِ وَأَقْسَامِهِ كَالْتَّمِيزَاتِ. هُمَا الْعَالِبُ فِي تَفْسِيرِ سَلَفِ الْأُمَّةِ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ.

وَمِنْ التَّنَارُعِ الْمَوْجُودِ عَنْهُمْ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيهِ مُحْتَمِلًا لِلْأَمْرَيْنِ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا فِي اللُّغَةِ (3) كَلَفْظِ (قِسُورَةِ) الَّذِي يُرَادُّ بِهِ الرَّامِي وَيُرَادُّ بِهِ الْأَسَدُ. وَلَفْظِ (عَسْعَسَ) الَّذِي يُرَادُّ بِهِ إِقْبَالُ اللَّيْلِ وَإِدْبَارُهُ.

(3) بعض الطباعات: اللفظ.

[الشرح]

يعني أن بعض الخلاف المنقول عن السلف راجع إلى اللغة، فيكون اللفظ الذي اختلفوا فيه في اللغة محتملاً، احتمالاً لا من جهة الحقيقة والمجاز كما يدّعيه المتأخرون؛ لكن من جهة أنه مشترك يطلق على هذا وهذا، مثل لفظ (قسورة) مثل مثلاً لفظ (العين) العين يطلق على أشياء كثيرة هذا عين؛ عين الإنسان وعين المذهب وعين الماء ونحو ذلك. القسورة وتطلق على الأسد، الأسد هو قسورة سمي بذلك، والقوس هذه قسورة **كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ (50) فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ** [المدر: 50-51]، يعني فرت من أسد لأنها خافت منه، أو فرت من رام بقوسه؟ هذا محتمل وهذا محتمل، لاحتمال اللفظ، لاحتمال اللفظ لاشتراكه في هذا وهذا، عسعس **وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ** [التكوير: 17]، كذلك.

فإذن هذا الاختلاف -اختلاف المنقول- قد يكون سببه اللغة وهذا لا يعني أنه اختلاف تضاد؛ بل إذا كان في اللغة هذا وارد وهذا وراد، فإننا نقول إن هذا صحيح وهذا صحيح كل من القولين صحيح.

سؤال يقول: ذكرت أن اللام تأتي إذا كان المخاطب منكراً أو منزلاً منزلة المنكر. فمن هو مخاطب في قوله تعالى **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** [يس: 3].

الجواب: المخاطب بهذا الخطاب الخاص هو النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لكن القسم وهذه المؤكدات ليست لإعلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرسالة وتأكيد الأمر للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لكن هي لمن أنكر رسالة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، يعني أن المخاطب الخاص هو النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ليس المراد بالتنزيل بهذه المؤكدات النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وإنما المراد

المخاطب العام الذي يسمع هذا الوحي وهم كفار قريش.
كثير من الآيات فيها مخاطبة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَيُعْنَى بِخَطَابِهِ ذَكَرَ مَا عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ أَوْ ذَكَرَ أَحْوَالَهُمْ
وَنَحْوَ ذَلِكَ. نَعَمْ.

[المتن]

وَأَمَّا لِكُونِهِ مُتَوَاطِّئًا فِي الْأَصْلِ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَحَدُ
التَّوَعُّيْنَ أَوْ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ كَالضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ : ثُمَّ دَنَا
فَتَدَلَّى (8) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى [النجم: 8-9]،
وَكَلَفَ: [والفجر (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (2) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ
[الفجر: 1-3] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَمَثَلُ هَذَا قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ كُلُّ الْمَعَانِي الَّتِي قَالَتْهَا
السَّلَفُ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛
فَالْأَوَّلُ إِمَّا لِكُونِ الْآيَةِ تَرَلَّتْ مَرَّتَيْنِ فَأَرِيدَ بِهَا هَذَا تَارَةً
وَهَذَا تَارَةً.

وَأَمَّا لِكُونِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَاهُ إِذْ
قَدْ جُوزَ ذَلِكَ أَكْثَرَ الْعُقَهَاءِ: الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَبَلِيَّةُ
وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ.

وَأَمَّا لِكُونِ اللَّفْظِ مُتَوَاطِّئًا فَيَكُونُ عَامًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِتَخْصِيصِهِ مُوجِبٌ فَهَذَا النَّوعُ إِذَا صَحَّ فِيهِ الْقَوْلَانِ كَانَ
مِنَ الصَّنِيفِ الثَّانِي.

وَمِنْ الْأَقْوَالِ الْمَوْجُودَةِ عَنْهُمْ وَيَجْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ
اخْتِلَافًا أَنْ يُعْبَرُوا عَنْ الْمَعَانِي بِالْفَاطِ مُتَقَارِبَةً لَا
مُتَرَادِفَةً فَإِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا فِي الْفَاطِ الْقُرْآنَ فَإِمَّا تَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ.
وَقُلْ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ
مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيْبٌ لِمَعْنَاهُ وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ
إِعْجَازِ الْقُرْآنِ.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: [يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا] [الطور: 9]،
إِنَّ الْمَوْرَ هُوَ الْحَرَكَةُ كَانَ تَقْرِيْبًا إِذِ الْمَوْرُ حَرَكَةٌ
خَفِيفَةٌ سَرِيعَةٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (الْوَحْيُ) الْإِعْلَامُ، أَوْ قِيلَ: [أَوْحَيْنَا
إِلَيْكَ] أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ أَوْ قِيلَ: [وَقَصَّيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ]

[الإسراء:4] أَيِ أَعْلَمْنَا وَأَمَّنَالَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا كُلُّهُ تَقْرِيبٌ لَا تَحْقِيقٌ، فَإِنَّ الْوَحْيَ هُوَ إِعْلَامٌ سَرِيعٌ خَفِيفٌ، وَالْقَصَاءُ إِلَيْهِمْ أَحْصَى مِنَ الْإِعْلَامِ فَإِنَّ فِيهِ إِنْزَالًا إِلَيْهِمْ وَإِيحَاءَ إِلَيْهِمْ.

[الشرح]

الكلام على الترادف هذا مهم للمفسر جدا، وكما ذكر شيخ الإسلام أن الترادف في القرآن قليل نادر أو معدوم، يقول في اللغة قليل وفي القرآن نادر أو معدوم، والصواب أنه معدوم لا يوجد كلمة في القرآن تساوي الكلمة الأخرى بجميع معانيها؛ بل يكون تفسيرها تقريبا لها، وهذا التقريب قد يكون فيه تنازع من جهة المفسرين؛ لأن كل واحد يقرب المعنى ببعضه.

فإذا فسر المور كما ذكر في قوله **يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا** قال المور الحركة، قال آخر المور نفوذ في سرعة، فهذا وهذا كله مقرب، المور كلمة في اللغة معناها ليس هو الحركة فقط؛ بل هو الحركة وزيادة، حركة وزيادة أشياء، كل كلمة نفسر في القرآن ليس تفسيرها تحقيقا؛ يعني أن تفسيرها هو معناها بالمطابقة؛ يعني لا تخرج منه أبدا، هذا ليس كذلك لهذا نقول إن تفسير المفسر هو نقل للمعاني.

ومن هذا الوجه مُنعت ترجمة القرآن حرفيا؛ لأنه لا يمكن أحد أن يترجم القرآن بمعانيه وإنما يمكنه أن ينقل تفسيره، ينقل معاني القرآن يذكر بعض كما دلت عليه مما يفهمه المفسر، أما اللفظ نفسه فإنه في اللغة لا يمكن أن تفسر شيء بشيء.

تقول مثلا: العهن هو الصوف **كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ** [القارة:5]، العهن كالصوف لا العهن صوف في حالة خاصة، العهن صوف في حالة خاصة.

مثلا في قوله **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** نقول كوت صارت

كرة أو كالكرة، هذا تقريب؛ لأن التكوير هو جعلها كرة مع الزيادة أو صاف.

في قوله مثلا **فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ** [الرحمن: 37]، قال: الوردة ما كان فيه حمرة مع تفتح. هذا تقريب أيضا؛ لأن الوردة قد يفهم العربي معناها لكن يُقَرَّبُ المعنى في كلمتين تارة في ثلاث كلمات تارة يقرب معنى الكلمة في أربع، وهذا من عجائب أسرار اللسان العربي.

أما غيره من الألسنة فيكثر فيها أن تعبر الكلمة بأخرى. مثل فاسعوا السعي والمشى، يقول لك: السعي هو مشى سريع هذا أيضا تقريب، السعي مشى سريع لكن فيه أيضا معنى القصد مع ذلك يعني مشى سريع من جهة القصد والرغبة، وهكذا.

فإذن نقول: مما ينبغي أن يعتني به المفسر والمطالع في التفسير أن يعلم أن أخذ معنى الكلمة من معجمات اللغة أنه ليس تفسيرا للألفاظ بمعناها العام وإنما هو تقريب.

ولهذا شَرُفَتْ تفاسير السلف؛ لأنهم يفسرون لا من جهة اللفظ فقط ولكن من جهة فهمهم للمعنى، فهم يفهمون المعنى والسياق الذي جاء فيه اللفظ -يعني سياق الآية- فيفسرون ناضرين إلى الجهتين جهة اللفظ ومعناه وجهة السياق؛ لأن الجميع تقريبا تفسير اللفظ في اللغة يعني بمفردها تقريب وتفسير اللفظ بما دل عليه السياق تقريب أيضا للمعنى؛ ولكن التقريب الذي فيه الدرجتان وفيه الأمران -الذي هو لآية الأمر ولآية السياق كما عليه السلف- هذا لاشك أنه أبلغ وأبلغ.

ولهذا يشرف في التفسير العلماء، كلما زاد علم العالم لكما نال من التفسير أكثر وأكثر، لم؟ لأنه يفسر من

الجهتين، إذا كان عالما باللغة فهو ينظر إلى المعنى وينظر إلى السياق ويقرب من جهتين.

وهذه مسألة مهمة من جهة التقريب.

فإذن لا تنازع في تفسير بعض الكلمات، مثلاً لو فسرنا بعض السلف فسر بعض الآيات بكلمة، ثم وجدت من المفسرين من ذكر معنى آخر، فهذا لا يعد هذا اختلافاً للسلف بل تنظر: هل هذا المعنى الثاني مواكب لمعان السلف، أم مضاد لها، إذا كان يدور في فلكها فالعمدة جميعاً التقريب تقرب المعنى، وأما إذا كان مضاداً لها فإذا هو الذي ينكر، ولهذا توسع العلماء في التفسير في التقريب، التفسير بالتقريب توسعوا فيه، فيذكروا العالم فيذكر العالم ما يفهمه من الآية مقرباً المعنى للناس، وهذا التقريب لابد أن يكون محكوماً بأصول تفاسير السلف، وهذه طريقة المحققين من العلماء الذين يتابعون السلف في التفسير.

ويذكرون مثلاً مثل ما مر معنا في قوله تعالى **وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً** [النحل: 41]، حسنة هذه ما هي؟ قال بعضهم: المال، الإمارة، الزوجة الصالحة، هذا تمثيل.

مثل الصراط المستقيم: القرآن، الإسلام، السنة والجماعة، هذا إذا فسرناه فإنما يعني به أن يذكر بعض أفرادها؛ يعني تمثيل له حتى يتضح المعنى.

[المتن]

وَالْعَرَبُ تُضَمُّنُ الْفِعْلَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَّتَهُ وَمِنْ هُنَا عَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ تَقْوُومَ مَقَامِ بَعْضِ كَمَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ [تعالى]: لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ نَعَجْتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ] [ص: 24]، أَي مَعَ نِعَاجِهِ وَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ] [آل عمران: 52، الصف: 14] أَي مَعَ اللَّهِ، وَتَحَوَّ ذَلِكَ.

وَالْتَحْقِيقُ مَا قَالَهُ نُحَاهُ الْبَصْرَةَ مِنَ التَّضْمِينِ فَسُؤَالَ
التَّعَجُّ يَتَضَمَّنُ جَمْعَهَا وَصَمَّهَا إِلَى نِعَاجِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:
[وَإِنْ كَاذِبًا لَيَقْفِتُنَاكَ عَنِ الَّذِي أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ] [الإسراء:
73]، ضَمَّنَ مَعْنَى يُزَيِّعُونَكَ وَيَصُدُّونَكَ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: [وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا] [الأنبياء 77]، ضَمَّنَ مَعْنَى تَجَبَّاهُ وَخَلَصْنَاهُ. وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ: [يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ] [الإنسان: 6]، ضَمَّنَ يُرَوِّى بِهَا
وَنَطَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

[الشرح]

هذه قاعدة عظيمة تحتاج إلى بيانها البيان المفصل،
وتحتاج إلى محاضرة كاملة لأنها من أنفع علوم التفسير؛
قاعدة التضمين.

وذلك أن العلماء -علماء العربية- اختلفوا في الأحرف؛
أحرف الجر هذه وأحرف المعاني، اختلفوا فيها على
قولين:

منهم من يقول: إن الأحرف قد ينوب بعضها عن بعض،
مثل ما قال بعضهم في تفسير [لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ
نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ] يقول [إِلَى] هنا بمعنى مع.

القول الثاني أن هذا ليس بصحيح؛ بل الفعل إذا كان
الجادة أن يُعَدَى بنفسه أو يُعَدَى بخلاف جرثم خولفت
الجادة، وأوتي بحرف جر آخر؛ ليس معنى هذا الاختلاف
من المتكلم أنه يريد بالحرف الثاني هو الحرف الذي هو
حرف الجادة، مثل هنا يريد بـ[إِلَى نِعَاجِهِ] مع نِعَاجِهِ، هذا
ما يكون في الكلام عمق؛ ولكن يقول نحاة البصرة كما
ذكر وهو التحقيق وهو الصحيح وهو كثير في القرآن
يقولون: إن تعدية الفعل بحرف جر لا يناسب معناه أن
يثبت معنى الفعل الأصلي ومعه يثبت معنى فعل آخر
مضمَّن فيه في داخله يناسب حرف الجر.

فالعربي يريد أن يفهم شيئين بكلامه؛ يريد أن يفهم

فعلين، كيف هل يكرر الفعل؟ هو أتى بفعل قال **لَقَدْ** **ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ** قال جل وعلا سبحانه وكلامه باللسان العربي المبين قال **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ تَعَجَبَكَ إِلَى نِعَاجِهِ**، هنا سؤال **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ تَعَجَبَكَ إِلَى نِعَاجِهِ** السؤال ما يتعدى بـ **إِلَى** سألته كذا إلى كذا! فإذاً يكون يريد السؤال ومع السؤال شيء آخر؛ فعل آخر نستنتجه من حرف الجر المذكور الذي هو **إِلَى**، فما الذي يناسب حرف **إِلَى**؟ في هذا يناسبه الضم { ضم شيئاً إلى شيء، جمع شيئاً إلى شيء.

فإذاً هم سألوا ومع السؤال ضموا شيئاً إلى شيء **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ تَعَجَبَكَ إِلَى نِعَاجِهِ**، إذن هم سألوا وأيضاً حصل منهم الضم وحصل منهم الجمع، وهذا نبه عليه بـ **إِلَى**، هذا كثير في القرآن.

مثلاً قال **وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ** [طه: 71]، قالوا: **فِي** بمعنى على. ليس كذلك، التحقيق أن **وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ** أن التصليب أصلاً لا يكون إلا على الجذع؛ ولكن **فِي** دلت على فعل آخر ضمنه الفعل أصلب.

كذلك قوله **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ** [الحج: 25] أراد، ما تقول بكذا، الله سبحانه وتعالى قال **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ** والجادة أن أراد تتعدى بنفسها، تقول: أردت الشيء، أراد المذهب، أردت الظلم، أردت الحق. فلم عداه بالباء؟ هذا معناه أنه أراد معنى الإرادة ومع معنى الإرادة معنى فعل آخر تستنتجه بهذا الحرف المذكور.

ولهذا قال السلف في تفسيره مثلاً **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ** قال أراد هاماً بظلم، وهذا لأجل عدم التكرير لأجل أن مبنى اللغة على الاختصار، فبدل أن يكرر

الفعلين يقول: أراد الظلم وهم بالظلم، أراد الظلم هاما به. هذا يكون فيه تطويل في الكلام.

فإذن العرب عمدة كلامها على الاختصار والقرآن العظيم كلام الله جل وعلا الذي أعجز الخلق أن يأتوا بمثله ولو اجتمعوا جميعا، هذا فيه من أسرار التضمين الشيء الكثير، التضمين علم مهم.

قال [وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ] (4) مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ [آل عمران: 75]، يقولون: الباء بمعنى (على). ليس كذلك. نعم هي المعنى تأمنه على قنطار؛ لكن لماذا أتى بالباء؟ أمنه على الشيء، ما يقال أمنه بالشيء، فمعنى الباء أن هناك كلمة أخرى؛ فعل آخر دخل في كلمة [تَأْمَنَّهُ]، كيف تستنتجه؟ تذهب إلى الفعل الذي يناسب التعدية بالباء. وانتبه لهذه القاعدة قاعدة التضمين، وانظر إلي كلام المفسرين فيها والتطبيقات عليها ستري أنها من أعظم الفوائد في التفسير، ولا شك أن علمها يكون بمعرفة حروف المعاني.

ذكرنا لكم مثال فيما سبق واضح مثلا قوله تعالى [ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ] [البقرة: 29، فصلت: 11]، [ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ] هنا [اسْتَوَى إِلَى] هل [إِلَى] بمعنى على؟ أصلا استوى الجادة أنها تعدى بـ (على) [فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ] [المؤمنون: 28]، [لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ] [الزخرف: 13]. هنا عداها بـ [إِلَى]، فمعنى ذلك أنه أراد الاستواء الذي هو بمعنى العلو أولا، ثم أراد فيه معنى الاستواء الذي هو بمعنى العلو فعل آخر تناسبه التعدية بـ [إِلَى] الذي هو القصد والعمد. فيكون المعنى أنه جل وعلا علا على السماء قاصدا عامدا على وقصد وعمد، بخلاف المؤولين فإنهم يقولون استوى بمعنى قصد

ويزيلون معنى العلو، وهذا غير طريقة أهل السنة، فأهل السنة في باب التضمن يقولون المعنى الأول مراد ومعه المعنى الثاني الذي يناسب التعدية بـ **إِلَى**. فانتبه لهذه القاعدة، فإنها مهمة للغاية. نكتفي بهذا القدر.

[الأسئلة]

س 1/ يقول هل نستطيع أن نقول أنه لا يوجد اسم يدل على صفة فعلية لله جل وعلا؟

ج/ لا، لا نستطيع؛ لأن أسماء الله جل وعلا منها ما يكون فيه الصفات الذاتية، ومنها ما يكون فيه الصفات الفعلية، نعم ليس كل صفة فعل لله جل وعلا تصاغ له منها اسم ولن قد يكون من أسمائه ما هو من قبيل الصفات الفعلية مثل الخالق والرازق والسّير ونحو ذلك.

س 2/ يقول: فُسرت كلمة (عسّس) بأقبل وأدبر. فظاهر التفسيرين التناقض، فكيف الجمع بينهما؟

ج/ ليس متناقضا، هذا يسمى الألفاظ المشتركة، يعني يرد هذا ويرد هذا، عسّس الشيء بمعنى أقبل، عسّس الشيء بمعنى أدبر.

اللدغ هو الملدوغ واللدغ هو السليم من اللدغ، تقول فلان لدغ يعني سلم من الدغ، وفلان لدغ بمعنى ملدوغ أصابه اللدغ.

هذا يرد، بعض العلماء يجعل هذا في باب التضاد، وبعضهم لا يجعله في باب التضاد، هذا من استعمال اللفظ في معنيين فأكثر، يسمى المشترك.

هنا **وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّسَ (17) وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ (18)** [التكوير: 17-18]، هنا الليل إذا عسّس يكون المراد بتفسير من فسّر عسّس بأنه أقبل يعني: والليل إذا أقبل. أو من فسّر عسّس بالإدبار قال: والليل إذا أدبر. وُرَجِّح

الثاني وهو الإدبار لفائدة قوله ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾؛ لكن كلا القولين صحيح، يعني أن تفسير اللفظ بالمشترك لا يعدّ اختلافاً؛ لأن هذا صحيح وهذا صحيح وقد يرجح أحدهما عن الآخر بأضرب من الترجيح.
نكتفي بهذا القدر وصلى الله وسلم على نبينا.



أعدّ هذه المادّة: سالم الجزائري